

الرئيس: السيد رايموندو غونزاليز (تشيلي)

افتتحت الجلسة حوالي الساعة ١٠/٠٧

بالطبع، ولكن كدليل على الصداقة العميقة التي تجعلني أوجه التهاني القلبية إلى السيد السفير غونزاليز من تشيلي لانتخابه رئيساً لهذه اللجنة القانونية للكوبوس. نفس العبارات أوجهها لسلفه السيد س. ماركيزيو للطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال اللجنة الفرعية هذه خلال السنتين الماضيتين. وأود أيضاً وعلى وجه الخصوص أن أنقل التقدير الخالص للسيد س. كماشيو والسيد ن. هيدمان وزملائهما، ولكل أعضاء المكتب الذين يقومون بعمل جيد ممتاز، والذي هو شاهد على استعدادهم الدائم.

بالنسبة لهذا العرض أيها السيدات والسادة، سوف أشير إلى وثيقتين أعدتها أعضاء المركز الأوروبي لقانون الفضاء التي قدمت لكم. والوثيقة الأولى هي A/AC.105/C.2/L.261 والتصويب، والوثيقة الثانية A/AC.105/C.2/2006/CRP4. أولاً، بالنسبة للوثائق وهو التقرير المعتاد لأنشطة المركز الأوروبي لقانون الفضاء وألاحظ أن التصويب الذي ألمحت إليه هو خطأ ورد في الصفحة السادسة من النص الفرنسي، الفقرة الثانية بالنسبة للفريق من الولايات المتحدة الذي فاز بمسابقة معينة وليست هي جامعة جورسون بل جامعة جورج واشنطن، وهذا بالطبع لا يمس جودة الفريق الآخر. وأرجو من الوفد الأمريكي أن

الرئيس: سيداتي سادتي، أعلن افتتاح الجلسة. نتناول البند ٧، ثم البند ٨ ثم البند ١٠، وادعوا الوفود التي تود الإدلاء ببيانات أن تسجل أسمائها لدى الأمانة بأسرع وقت ممكن.

إن الفريق العامل المعني بالبند ٨ أ من جدول الأعمال سوف يعقد اجتماعه الثاني تحت رئاسة السيد مونسييرات سيلو من البرازيل.

والآن لننظر في البند ٧، "المعلومات بشأن أنشطة المنظمات الدولية المتعلقة بقانون الفضاء"، ويشرفني أن أعطي الكلمة إلى الفقيه المعروف الدكتور غابريل لافيراندري من وكالة الفضاء الأوروبية.

السيد ج. لافيراندري (وكالة الفضاء الأوروبية) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أيها السيدات والسادة، ليس من قبيل احترام التقاليد، واحترمها

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداءً من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، إلى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.



الأساسي. يمكن أن يكون لها شخصية اعتبارية أو لا. وتعديل أخير للميثاق حدد دور بعض الأمور والتي تبلورت مع تطبيق هذا الميثاق.

إن المركز ليست له شخصية اعتبارية، لو كان ذلك ضروريا فلنأخذ إلى الشخصية الاعتبارية لو كالة الفضاء الأوروبية، وأحيانا يكون ذلك ضروريا. إن المركز ليست جامعة أو كلية حقوق ولا تقدم شهادات بل هي نادي من الشخصيات مبعثرين لهم هدف واحد، ويتحركون. والمطلوب أن تتوفر الشخصيات المتحمسة لتحقيق إنجازات عظيمة.

إن الميزانية متواضعة ١٠٠ - ١٢٠ ألف يورو، لو قارنا ذلك بميزانيات منظمات أخرى فهذه مبالغ زهيدة، وهذا المبلغ يرصد في ميزانية وكالة الفضاء الأوروبية. إذا هذه الأموال تأتي من الوكالة. ونحن نفكر كيفية تعزيز الصلات مع شركاء آخرين، وإنشاء شبكة من الشركاء. لنرى كيف يمكن لهيئات أخرى أن تتولى مسؤولياتها أيضا في تطوير وترويج قانون الفضاء.

إن أنشطة المركز متنوعة وأسواق بعضها. هناك دورات الصيف، أسبوعان من العروض، الخطوط العريضة، وكل سنة نغير المكان ونغير الجامعة التي تستضيف هذا النشاط. أنشطة أخرى، المشاركة في مسابقة وهي مهمة، والدورة الختامية لهذه المسابقة تتم أمام قضاة محكمة العدل الدولية. ويمكنكم أن تتصوروا مدى اعتزاز الطلبة عند الاشتراك أمام هذه الهيئات المرموقة.

وهناك أيضا، هناك دائرة أخرى وهي محفل الممارسين، حيث يجتمع المحامون من الشركات والهيئات المختلفة، وجهات أخرى تتصل بالنشاط الفضائي.

وهناك مشاركة ممتازة من كل هؤلاء الممارسين، وفي هذه السنة هو السياحة في الفضاء وحصلنا على محاضرة من هيئة "فيرجين غالاستيك". إذا مثل هذا الاجتماع يجتذب الاهتمام. هناك ندوات وهناك رسالة إخبارية توزع بالمجان على الجميع.

ومنذ عام ٢٠٠٣ عندنا قاعدة للبيانات القانونية وهي توضح الصلات بما يوجد في أماكن أخرى. ومن الصلات الأساسية هي وكالة الفضاء الأوروبية وتلك الوكالة لها قاعدة بيانات قانونية، هناك أيضا الجاكسا. إذا هناك صلة مع هيئات مختلفة.

يقدم لفريق جامعة جورج واشنطن الاعتذار لهذا الخطأ. والتفاهي منا لهم. وأكد أنه لن تطرأ أخطاء أخرى في السنوات القادمة، فالمجموعة الأوروبية سوف تكسب على أية حال في المسابقة النهائية.

إذا ألاحظ عند الاستماع إلى الوفود المختلفة، لاحظت أنه لمن المناسب أن أذكر ما هو المركز الأوروبي لقانون الفضاء، ECSS، هذا المركز، وهذا ربما يعد درسا للآخرين يحاول أن يسد ثغرة أصبحت شاسعة في أوروبا، فيما يخص معرفة قانون الفضاء وتعليمه. علما بأن هذه المعارف وهذا التعليم كانت ثرية في الستينات وهناك الأستاذ سومو وكيتا وكوليار ودي لافرانس، وأود أيضا أن انوه بعمل معهد كولونيا للأستاذ ك. هـ. فيشتيغر الذي قام بدور أساسي في تشغيل هذا المركز. بفضل الفقهاء من هذا المستوى أن تطور قانون الفضاء،

وهنا نحتاج إلى أن نستند إلى منظمة إقليمية، وتم ذلك بواسطة وكالة الفضاء الأوروبية لأننا نحتاج على موارد ونحتاج على سمعة هذه الوكالة. وقد أنجزنا ذلك بفضل المدير العام حينذاك وهو الأستاذ رايمر لوست وهو عالم مرموق.

إن المسائل التي طرحناها في ذلك الوقت، ما هو الشكل وما هو الهيكل الذي نعطيه لهذه الآلية الجديدة ACSL واخترنا المرونة والالتزام الشخصي، أما بالنسبة للهيكل فإن الجمعية العامة المكونة لعام ٨٩ اعتمدت ميثاقا عن طريق صك ملزم ومعاهدة، أي اتفاق بحسن النية بين الشخصيات المختلفين المنهكين في شؤون الفضاء وأهداف المعهد. إن الهيكل البسيط جمعية وطنية تنعقد مرة كل سنتين للأعضاء المشتركين ويمكن الانضمام إلى هذا المركز حتى بدون عضوية في وكالة الفضاء الأوروبية. هذه الجمعية العمومية تعتمد التوجهات في البرامج البحثية. وبعد ذلك فإن القرارات تنفذ بواسطة مكتب يتكون من عشرة أشخاص ينتخبون وبدورهم ينتخبون الرئيس، رئيس المركز، وهذا المركز هو محور حياة هذا المركز.

مستوى آخر هو النقاط الوطنية للاتصال وهي مذكورة في الميثاق الأول، وأوضحنا دور هذه النقاط الاتصال في تنقيح مؤخر للميثاق. نقاط الاتصال هم أشخاص يلتزمون بصفة شخصية، بتنفيذ وشرح الميثاق على مستوى الدولة العضو. وهم نقطة الوصل مع المركز ويشرفون على الأنشطة الوطنية فيما يخص قانون الفضاء. إن عبارة NTOC، هو المصطلح الذي اعتمد حينذاك من جانب الأعضاء. للمنضمين في هذا الميثاق فهم فروع وطنية للمركز. وهذه الفروع هي حرة بالنسبة لاختيار نظامها

الأداة المعلوماتية لا غنى عنها وكل مجهود يحتاج إلى توفر المتخصصين من الشباب في مجال الإلكترونيات، ومن الأيسر أن نلجأ من خلال هذه الإمكانيات بدلا من الاستناد إلى قواعد مكتوبة في كتب.

لقد درسنا قانون الفضاء في الماضي ولكن ما يتم الآن قد تطور كثيرا إن التجربة في أوروبا منذ ١٧ سنة، منذ أن تكون مركزنا، وهذا يتجاوز الدول الأعضاء في وكالة الفضاء الأوروبية وهناك أعضاء في المركز غير أعضاء في وكالة الفضاء الأوروبية، وهناك دول أخرى عقدنا معها اتفاقات للتعاون. فعلاوة على هؤلاء، وأفكر في الذات في التعاون والتبادل الذي أقمناهما مع بلدان شمال أفريقيا ومع CRTN، والاتصالات الثنائية التي تجري مع المغرب والجزائر وتونس. وبالنسبة لـ CRTN، ألفت الانتباه إلى الوثيقة ٢٦١ بشأن تقرير تلك الهيئة الحكومية الدولية وإعلان يسمى تونس ٢ فهو متخصص لتدبر الكوارث الطبيعية واتصال ذلك بقانون الفضاء والقانون الدولي.

الإعلان رقم ١ كان يخص الاستشعار عن بعد، الإعلان الثاني لتونس يتعلق بالكوارث الطبيعية بالنسبة لدول شمال أفريقيا، ونفكر خاصة بالتسونامي ولكن هناك كذلك الهزات الأرضية في بلدان شمال أفريقيا، في المغرب في الجزائر. هناك كذلك الجراد الذي يقضي على المحاصيل وهناك مشكلة التصحر، وإزالة الغابات. ليس هناك فقط التسونامي بالنسبة لكوارث هناك كوارث يوميا تقع في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم. واعتقد أن الوقت قد حان بالنسبة للـ ECSL كي توفر خبرتها لمختلف الدول انطلاقا من بلدان أمريكا اللاتينية. فلقد أقمنا منذ سنوات علاقات غير رسمية مع الأرجنتين والاوروغواي والبرازيل وخاصة بالنسبة لتبادل المعلومات. وكل هذه المعلومات، وهذا التبادل البسيط للمعلومات قد أتى دائما بثماره. وهنا أركز مرة أخرى وأشدد على أهمية العلاقات الإنسانية بالنسبة لتطبيق النصوص، الإنسان أهم من النصوص.

ما هو إذا هذا الموقع الصغير وهنا أنتقل على الوثيقة CRP4 كي أتناول الشرح الوارد في هذه الوثيقة. النقطة الأولى الهامة هي، وأذكر بذلك ECSL ومستخدمو ECSL استخدموا هذا الموقع واسترعي انتباهكم إلى الموقع www.esa.int/SPECIAL/ECSL، هذا الموقع الصغير سيكون جزءا من الموقع القانوني لـ ECSL وهو أهم النتائج التي حققناها في هذه المبادرة انطلاقا مما هو قائم ومن أجل وضع مفهوم من ما هو متوفر لدينا. والنتيجة النهائية لهذه المبادرة هو

إذا هناك عملية تشبيك networking، وهذا هو أسلوب أساسي لتعميم وتطوير معارف قانون الفضاء. ومن الواضح أن مركزنا يعكس التفكير الأوروبي الخاص. نحن نستند إلى وكالة الفضاء الأوروبية وهي التي تسندنا، ليس فقط من حيث الموارد بل أيضا بفضل سمعتها. ونحن بدورنا نقدم الكثير لوكالة الفضاء الأوروبية. وهذا يعزز من هيبة وكالة الفضاء الأوروبية أمام العالم.

إذا هناك شبكة من هذا النوع لها طموحاتها ولها قيودها بالطبع فهي بالطبع تتبلور وتطور وتتكيف مع تطور الأنشطة الفضائية. وحسب هذا التطور سيدي الرئيس، سوف أبرز الوزن الهام الذي نعطيه للتعاون الدولي والتبادل الدولي مع الأطراف المختلفة في العالم وهذا هو عنصر أساسي بل العنصر الأول بالنسبة لمعرفة قانون الفضاء وتشجيعه.

لا نعيش الآن في عصر الستينات، البيئة تغيرت. في الوقت الراهن هناك مستويات شتى في هذا المجال. هناك بالطبع الكوبوس وهي الجهة الأساسية ولجنتها الفرعية العلمية و اللجنة الفرعية القانونية. هناك منظمات دولية أخرى وإقليمية ودولية. هناك الوفود الوطنية أيضا، وهناك الممارسون والدوائر الصناعية والممولون، وهناك المشغلون والمطلقون. إذا شبكة كبيرة من الأشخاص وعلينا أن نتعرف على احتياجاتهم وعليهم أن يعرفوا قانون الفضاء، القانون الدولي. ونحن نقدم لهم هذه المعرفة. إذا نحن نوجد عند مفترق الطرق بين هاتين الحركتين واللذان ينبغي أن يتطوران سويا. وسوف أشرح هذه النقطة بأن أتكلم عن المبادرة الأخيرة لنا، وهي إنشاء شبكة افتراضية تحت إشراف قواعد وكالة الفضاء الأوروبية وذلك مع أمريكا اللاتينية.

وأود أن أصر على نقطة أساسية، توفير الوثائق المناسبة، وهذه الوثائق أصبحت ضخمة، فلا يمكن الاستفادة منها دون اللجوء إلى الأساليب المعلوماتية. المتخصصون في هذا الميدان...، إذا توفر هذه الأداة المعلوماتية أمر أساسي.

وسوف أتناول الآن العرض، الوثيقة CRP4، بخصوص هذه المبادرة. هذه الشبكة الافتراضية التي طورها المركز لصالح أمريكا اللاتينية ولصالح الدول الأعضاء في مجموعة غرولاك، أمريكا اللاتينية والكاربيبي. أعود إلى المحفز الأساسي أي أهمية ترويج قانون الفضاء والتعرف عليه. وهي أهمية سلمت بها كل الوفود وأكد على هذه النقطة كل من تحدث في هذه القاعة. إذا هذا أمر هام أيضا فيما يتجاوز الأنشطة الفضائية المحضة هذا الترويج والتعميم لا يمكن أن يتم بدون بذل جهد معين في مجال التعليم، تعليم الشباب والطلبة، وأمام [خضم] الوثائق الهائلة فإن

وسياسة الفضاء على المستوى الأكاديمي إلى آخره. هذا هو الإطار العام.

سوف أوصل بالنسبة للهيكل ما الذي سنحمله على هذا الموقع المصغر بالنسبة على سبيل المثال للأنشطة الفضائية في أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وكالات الفضاء والهيكل الأكاديمية والبرامج الوطنية والعلاقات المؤسسية إلى آخره، بعد ذلك سنتناول قانون الفضاء في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والمنظمات المعنية بذلك وأهمية ذلك. الجزء الثالث سيتعلق بمؤتمر الفضاء للقارة الأمريكية وسنضع إذا على الموقع نتائج هذا المؤتمر الخاص الخامس والقرارات الهامة التي توصل إليها، وبعد ذلك وخاصة بالنسبة للأرجنتين سنتحدث عن عمليات الإطلاق وكل الأنشطة الجارية وبطبيعة الحال الأحداث الفضائية في عام ٢٠٠٦، وكذلك التقارير دون ان ننسى الدليل الخاص بالتعليم.

بالنسبة لقانون الفضاء في هذه المنطقة سنشير إلى الاتفاقات والمعاهدات والقواعد واللوائح الوطنية وتنفيذ عدد من الاتفاقيات ومنها اتفاقية التسجيل إلى آخره. بالإضافة إلى اتفاقات هامة ثنائية أو متعددة الأطراف في أمريكا اللاتينية، وهذا سيوضع على الشبكة الداخلية لأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية الحكومية التي ستشارك في التعاون كاليونسكو والـ ITU والـ FAO [يتعذر سماعها] وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية، كل هذا سيوضع على الموقع. بطبيعة الحال نحن نبدأ بالمعلومات التي حصلنا عليها من عدد من شركائنا منذ فترة وخاصة من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وتشيلي. وسنكمل هذه المعلومات بمعلومات أخرى بالاتصال مع هذه البلدان وبلدان أخرى كذلك.

سنتقون هذا سيكلف الكثير، لا، لأنه بالنسبة للتكلفة الخاصة بهذه الشبكة، علينا أن نسجل أن كل هذا مجاناً وعلي أن أقول أن هناك كم من العمل قامت به الـ ECSL وهو بمثابة هبة لوضع هذه الشبكة، وهبة نمنحها لشركائنا في أمريكا اللاتينية وهي ... ولدينا أدوات عمل يومية، الحواسيب الإلكترونية والصلات وهذا يوفره المركز وخاصة الإيسا وهذه كلها عناصر لها أهمية ولكنها لا تكلف. هذا الموقع يشكل، الموقع المصغر يشكل العمود الفقري لمشروع الشبكة الافتراضية الكاملة، وهو بمثابة الملف الذي يحمل المعلومات والوثائق والصلات التي نوفرها للأطراف في هذا المشروع. وفي مؤتمر تموز/يوليو القادم سوف نعرض لذلك بشكل رسمي وسوف نوفر المعلومات حول

مشروع لشبكة افتراضية ستقارن بأجزاء من صورة واحدة في قطع مستقلة، ولكن عندما تجمع يمكن أن تشكل كما مستقلاً واحداً. هذا الموقع المصغر هو وسيلة للتنسيق باستخدام معلومات فنية وتبادل هذه المعلومات وهو نظام يسير، والمستخدم لن يحتاج إلى أي دليل مفصل ويكفي أن يكون لديه معارف أساسية بالنسبة للإنترنت، وهذا الموقع الصغير مجاني بالنسبة للمستخدم وهو يستخدم قدرات قائمة بالفعل من شبكة السواتل وليس هناك قيود على المستخدم في إطاره وهذه هي نتيجة العمل الذي قمنا به في فريق موحد. وكما قلت هذا بفضل التعاون الأولي الذي أقمناه مع عدد من بلدان أمريكا اللاتينية. ولقد تحدثت عن هذا الموقع الصغير وقلت منذ البداية أن المرحلة الأولى لم تبدأ بعد حتى الآن ولكنها ستعرض في المؤتمر الخامس للقارة الأمريكية في كيوتو في تموز/يوليو، وأملتي هو أن المؤتمر سوف يوافق على فائدة مثل هذه المبادرة. وهذه المبادرة ما هي إلا نقطة انطلاق وعلينا بعد ذلك أن نواصل العمل وان نضع التصور لمبادرات أكثر طموحاً ومبادرات محددة، وهذا على أساس نتائج المرحلة التجريبية.

بالنسبة للهيكل، هيكل هذا الموقع الصغير. أعتقد أننا قد وضعنا شعاراً والصورة سوف تعرض عليكم ونسيت أن أقول أن السيدة ر. كابريس وهي نقطة اتصال في الـ ECSL كانت هي المسؤولة عن هذا الموقع المصغر عن الـ ECSL، ولقد مدت لي يد المساعدة، وكذلك هي المسؤولة عن مبادرة هذه الشبكة الافتراضية. شكراً لحسن إصغائكم.

عفواً (يوصل المتحدث) الهيكل، هو نفس هيكل الموقع القانوني لـ ECSL، إذا هناك ثلاث أعمدة كالمعتاد على اليسار المعلومات العامة حول نقاط الاتصال الوطنية وهذا مصطلح نستخدمه في الـ ECSL ويعني المسؤولون عن الموقع الجديد الذين ستكون لهم السلطة الكاملة لاتخاذ القرارات. هذا يغطي الأنشطة الفضائية الوطنية والمؤسسات وفرص تعليم قانون الفضاء والجدول الزمني للأنشطة والشركات الصناعية الهامة ونظرة تاريخية عامة إلى آخره. هذا نشاط ستقوم به الدولة المعنية.

وبعد ذلك العمود الأوسط ستكون به معلومات هامة توفر لكل البلدان المشاركة في هذا الموقع المصغر، ونسميهم الشركاء. وعلى اليمين سيكون هناك عمود يخص قانون الفضاء العام والخاص، هذا يعني القوانين الوطنية واللوائح والقرارات الهامة والخطوط التوجيهية وكذلك الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، معاهدات الكوبوس والعلاقة مع الكوبوس وأوراق ومساهمات حول عدد من المواضيع الخاصة بقانون الفضاء

أن أتحدث بلسان الإكوادور كذلك فإن مشاركة المركز لها أهمية بالغة بالنسبة لقانون الفضاء في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية.

أعطي الكلمة الآن للسيد الأستاذ كوبال الذي سيتحدث نيابة عن جمعية قانون الفضاء الدولية.

السيد ف. كوبال (الجمهورية التشيكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): اسمحو لي سيادة الرئيس أن أعبر عن امتناني للمركز، مركز قانون الفضاء الأوروبي ولرئيسه صديقنا العزيز الدكتور غابرييل لافيراندري على عرض مفصل وممتاز لأنشطة المركز، خاصة فكرة ازدهار التعاون الدولي خارج أوروبا، أي مع مناطق مختلفة في مجال قانون الفضاء. وكما قلت من قبل ومقارنة بأنشطة المعهد الدولي لقانون الفضاء، أود أن أعبر عن امتناننا العميق لتنظيم دورات تدريبية كل عام في إطار دورتنا، وأعتقد أن حلقة العمل في هذه الدورة كانت مفيدة للغاية وفي الوقت ذاته، وكما قلت من قبل، علينا أن ندعو المركز الأوروبي للتعاون مع معهد قانون الفضاء بالنسبة لتنظيم حلقة العمل القادمة. شكرا جزيلا سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر البروفيسور كوبال من الجمهورية التشيكية. وأستفيد من وجود سعادة سفير تشيلي في القاعة وأتمنى أن يتمكن من مساعدتي أثناء هذه الدورة. أعطي الكلمة الآن للبرازيل.

السيد م. فيلهو (البرازيل) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا سيادة الرئيس. سيدي الرئيس باسم وفد البرازيل اسمحو لي أن أحي بحرارة البروفيسور غابرييل لافيراندري وأهنئه على النجاح الذي حققه في إطار المركز الأوروبي لقانون الفضاء. باسم وفد بلادي، اسمحو لي أن أقول أننا في الوقت الراهن نعد أنفسنا للمشاركة بشكل فعال في هذه الشبكة التي نعتبرها شبكة غاية في الأهمية وتعتبر ميزة كبرى لنا ولكل بلدان منطقة أمريكا اللاتينية. شكرا سيادة الرئيس.

الرئيس: شكرا للبروفيسور مونسيرات فيلهو. في إطار الهيئات التي ذكرتها نسيت أن أذكر الوكالة التي تديرها وكالة البرازيل لقانون الفضاء التي تقوم بدراسات وأبحاث وتضع أفكار شبيقة في مجال قانون الفضاء، وأنا واثق من أن البروفيسور لافيراندري سوف يجد كذلك مواد خصبة للغاية في البرازيل. الكلمة الآن لصديقي من اليونان.

الوضع الراهن بالنسبة لتقدم العمل بالنسبة لهذه الشبكة. سوف نناقش هذا الأمر، وسوف نبدأ في المرحلة التالية ونواصل العمل.

خلاصة القول لقد وصلنا إلى عالم الآن يسمى بافتراضي سنرى فيه أن هناك تدفق للمعلومات والمعارف حول قانون الفضاء وسياسة الفضاء وسيصبح هذا العالم عالم واقعي وقد نسمي ذلك virtual space law faculty in Latin America بآليات للتعليم بطلاب وكذلك بكل التسهيلات الإلكترونية لدينا. فإن هذه الشبكة ستكون بسيطة وغير مكلفة بالنسبة للمعلمين وبالنسبة للطلاب كي يتعرفوا بشكل تدريجي ومتزايد على الواقع الفضائي. نحن ندرك كل الإدراك ولا يمكن أن ننسى أننا كي نحقق مثل هذا الهدف الطموح فنحن بحاجة إلى تعاون كامل ومن جانب الحكومات ومن جانب المعاهد ومن جانب الوكالات الفضائية الوطنية وقطاع الصناعة والممارسين والمشغلين إلى آخره في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية. وأملنا هو أنه خطوة بخطوة وبفضل التجربة والخبرة سوف نتمكن من الوصول إلى نفس المستوى الذي وصلنا إليه في أوروبا في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية. وبالتالي فهذه هي الإجابة الإيجابية لتطور تقني سريع وهو مثلا كذلك على التضامن والتفهم المشترك ما بين البلدان التي ترغب في أن تأتي بمنافع الفضاء للإنسانية بفضل التعاون فيما بيننا. شكرا لكم سيداتي وساداتي.

الرئيس: شكرا جزيلا للسيد مدير المركز الأوروبي لقانون الفضاء. سأقدم بعدد من الملاحظات الموجزة الآن. سأعطيكم الكلمة يا أستاذ كوبال ولكنني أولا أود أن أتقدم ببعض الملاحظات حول العرض الذي استمعنا إليه لتونا. وأعتقد أنني إذا ما أدليت بالتالي سوف أعكس وجهة نظر زملائي من أمريكا اللاتينية، وأخص بالذكر أوروغواي، لست أعرف إذا كان مندوب أوروغواي حاضرا، والأرجنتين كذلك التي لديها مؤسسات في مجال قانون الفضاء. لست اعرف ما هو رأي زميلي من الأرجنتين. ولكن ما أود قوله هو أن هذا أمر هام بالنسبة للمؤتمر الخامس لأمريكا اللاتينية فهذا مثال حي على التعاون الدولي وهذا ما جاء في آخر تقرير لكوبوس. هناك فصل بعنوان "آليات التعاون الإقليمية والدولية" ولدينا كذلك قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن.

إذا إنكم يا سيدي تحترمون تماما هذه القرارات وتحترمون تماما هذا التقرير، ونحن نهني أنفسنا بهذا الجهد الممتاز ونعرب عن ارتياحنا وغبطتنا حياله. وأعتقد أنه بإمكانني

الرئيس: نحن شهدنا جميعا تاريخيا شغفك هذا وهو شغف نشاطك إياه وما قلته يندرج تماما في سياق ما ورد في قرار يونيسبيس الثالث، مؤتمر يونيسبيس الثالث، الذي يركز شيئا ما على الإنسان نفسه وهناك إعلان الألفية إذا كل هذه تندرج شغفك هذا وحرصك هذا يندرج في سياق القرارات هذه.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي أود أن أذكركم بما قاله ممثل الـ ECSL، هناك جامعة دولية لقانون الفضاء ولكنها لا تدرس قانون الفضاء وربما في ذلك تناقضا، دعوني لحظة أكمل وهناك ثمانية متحدثين أدرجوا أسمائهم على القائمة ولا أود أن نتابع بهذا البند بهذا الموضوع لأنه لدينا مسائل أخرى نناقشها.

إذا أعطي الكلمة الآن لممثلة الإكوادور.

السيدة ر. ف. دي مسمير (الإكوادور) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا حضرة الرئيس. سأكون سريعة. وأنا أوافق تماما مع ممثل البرازيل على ما قاله وأعرب عن امتناني الشديد للدكتور غابرييل لافيراندري. وقد اتصلت به ونحن على اتصال مستمر أيضا كتابة وخطيا لتنظيم هذا المؤتمر الخامس للفضاء في إكوادور فلا بد من أن نقيم شبكة دولية للفضاء. ودولنا النامية ليست لها الكثير من الأسلحة ولكن لديها حقوق، ولذا فإننا نعلق أهمية قصوى على ذلك وشهر تموز/يوليو سيكون مناسبة لبدء هذه الشبكة، تحريك هذه الشبكة الإقليمية، كما قال الدكتور غابرييل لافيراندري. إذا أشكره شكرا جزيلا مجددا.

الرئيس: شكرا لحضرة ممثلة الإكوادور. والكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد س. سايوس (الأرجنتين) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا حضرة الرئيس. بداية أضم صوتي ما ذكرته الوفود الأخرى في منطقتي ممن تناولت الكلمة وأشكر فعلا السيد لافيراندري على ما ذكره قبل لحظات. وباسم وفدي يمكننا أن أعرب على امتناننا الشديد ورضانا الشديد لما قاله السيد لافيراندري حيث تحدث على الشبكة الدولية في منطقتنا. هذا هام جدا لكي يتطور القانون ويتنامى ونحن نعلق أهمية خاصة على هذا الموضوع. وبلادي لها علاقة وثيقة بالمركز الأوروبي ووكالة الفضاء الأوروبية. وكما سبق وذكر أنا على استعداد لتقديم كل الدعم وأشكر السيد لافيراندري على كل ما يقوم به من أجل إقليمنا.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا سيادة الرئيس على هذا العرض من جانب زميلنا الذي يعتبر من رواد قانون الفضاء في أوروبا السيد لافيراندري. لقد سجلت ثلاث كلمات أساسية في هذا العرض وسأستخدمها كي أوضح الأهمية على المستوى السياسي والقانوني والأخلاقي لهذا العرض. أولا أشدد على ما قال، الإنسان أهم من النصوص. هذا بالفعل ما يجب أن نحتفظ به ونصونه وبعد ذلك نوفر الخدمات للإنسان في إطار هذا المفهوم أي البعد الإنساني في الأنشطة الفضائية.

ثانيا، أود كذلك أن أشدد على الفكرة التي ساقها ومفادها التفاعل ما بين قانون الفضاء والأوساط بصيغة الجمع التي تهتم بالأنشطة الفضائية، سواء على مستوى الكوبوس أو على مستوى الجامعات أو على مستوى الشباب.

ثالثا، أود أن أشدد كذلك على الفكرة التالية، قانون الفضاء يجب أن يكون المحرك الأساسي للتفاهم متعدد الثقافات، ليس فقط متعدد الجنسيات ولكن متعدد الثقافات. كما قال وشدد على ذلك قبلي الأستاذ كوبال، هذا ما يتعين علينا أن نحمله معنا في نهاية هذه الدورة، وهذه هي ثمرة بل باقة الزهور التي شهدناها في هذا العرض الهام الذي تقدم به زميلنا البروفيسور لافيراندري.

الآن بالنسبة للآفاق العملية وهي تهمننا كذلك. نعرف ونذكر جميعا أن هناك مراكز إقليمية منتسبة للأمم المتحدة عبر مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي. تلك المراكز يمكن أن تستخدم كذلك كدار لاستضافة أنشطة الفضاء الخارجي. هناك إمكانية على المستوى المؤسسي لاستضافة أنشطة موازية بالنسبة لتعليم الفضاء كذلك، لأنني أعتقد أن هناك أنشطة لدراسات عليا هامة للغاية يمكن أن تضمن مناهجها مواد ودروس عن قانون الفضاء حيث أن المؤسسات قائمة بالفعل، ولا أود أن أطيل عليكم في بياني هذا، ولكنني أود أن أختتم مداخلتني بكلمتين. زميلي المرموق من البرازيل تحدث منذ يومين وقال أنه من الضروري أن يكون هناك نوع من سيادة القانون في الأنشطة الفضائية، علينا وهذا واجبنا أن نخدم هذا الهدف الهام والإنساني في آن واحد.

وأخيرا وكي نحقق كل ذلك يجب أن يكون لدينا شغف بما نقوم به وحماس حقيقي فهذا هو مصدر الإلهام ومصدر الابتكار. شكرا.

أيريس في الأرجنتين وقد خلفت الأستاذ بوكشتيغل كرئيساً للجنة والأستاذ شتيفان هوبي وهو من جامعة كولونيا والمقرر العام لتلك اللجنة.

إن آخر مؤتمر للرابطة عقد في آب/أغسطس ٢٠٠٤ في برلين وفي تلك المناسبة قدمت اللجنة تلك، لجنة قانون الفضاء تقريراً عن الجوانب القانونية لخصخصة وتسويق أنشطة الفضاء مع إشارة خاصة إلى الاستشعار عن بعد والقوانين الخاصة الوطنية الخاصة بالفضاء. وعندئذ، أي في هذا التقرير نوقشت عدة استنتاجات ومقترحات وبهذه الطريقة بدأت تلك اللجنة تطبيق صلاحياتها على أساس ما تحدد لها في تقرير نيودلهي، وفي قرار المؤتمر حول استعراض معاهدات الفضاء تمهيدا للقيام بأنشطة فضائية تجارية. وقد أشير إلى هذه الاجتماعات الدولية ونتائجها في التقرير السابق الذي عرض أمام اللجنة الفرعية القانونية للكوبوس في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وهناك عدة خصائص أقرنت بمؤتمر عام ٢٠٠٢ بعد ذلك، فإلى جانب الاستشعار عن بعد والقوانين الوطنية في مجال الفضاء أضيفت العلاقة الوثيقة بين الاستشعار عن بعد وهذه القوانين من جهة وبين موضوعين ومسائل التسجيل من جهة أخرى. وهذا دفع باللجنة لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة إلى القيام باستعراض لممارسات الدولي فيما يتعلق بتسجيل الأجسام الفضائية وذلك عملاً وعلى أساس مختلف النظم القانونية القائمة في العالم على أن يدرج كل ذلك في تقرير تورنتو. وهذا الموضوع المطروح على جدول أعمال لجننتنا الآن ذو أهمية قصوى في إطار الوضع الراهن لأن لجننتنا هي التي أنشأت فريقاً عاملاً حول هذا الموضوع تحت رئاسة أحد أعضائها المرموقين السيد نيكولاس هيدمان عندما كان طبعاً ممثلاً لبلاده، وقد أصبح الآن جالساً على المنبر كأميناً لهذه الدورة.

ونتيجة لاتجاهات السنوات الأخيرة فإن الجوانب القانونية لحطام الفضاء وتسوية المنازعات الخاصة بأنشطة الفضاء ما زالت موضع دراسة دائمة في إطار هذه اللجنة الفرعية القانونية. وقد التقى أعضاء تلك اللجنة وأعضاء مكتبها بضعة مرات في عام ٢٠٠٥ بعد هذا التقرير المعروض على مؤتمر تورنتو الذي ذكرته سابقاً. ومما يجدر ذكره هنا بسبب أبعاده الندوة الدولية التي عقدت حول التحديات العالمية والأوروبية في مجال قانون الفضاء والقانون الجوي على عتبة القرن الحادي والعشرين، وقد عقدت هذه الندوة تحت إشراف معهد قانون الفضاء وقانون الجو التابعة لجامعة كولونيا ومركز الفضاء الخارجي الألماني. ونظم الاجتماع آنذاك وأداره الأستاذ شتيفان هوبي، مدير المعهد، وكما سبق وقلنا فهو خصص هذه الندوة

الرئيس: شكراً لممثل الأرجنتين. وأعطي الكلمة الآن للأستاذ كوبال الذي يقدم لنا عرضاً على أساس نص قدمته جمعية القانون الدولية رابطة القانون الدولي.

السيد ف. كوبال (رابطة القانون الدولي) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): فعلاً سأدلي ببيان باسم لجنة قانون الفضاء التابعة رابطة القانون الدولي، وطبعاً أنا لا أتحدث باسم وفدي وإنما أحول هنا محل رئيس الموقر لتلك اللجنة الفرعية العلمية والتقنية لجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي. فهو عجز للأسف عن القدوم هنا وسأتلو عليكم هذا التقرير الذي صدر عن تلك اللجنة. ولكنني سأحاول اختصاره بناءً على طلبك حضرة الرئيس، ادخاراً للوقت.

إذا سأحدث أولاً بإيجاز عن وجود وخلفية هذه الرابطة واللجنة التابعة لها والمعنية بقانون الفضاء. هذه الرابطة منظمة دولية غير حكومية كانت معروفة بالأصل على أنها الرابطة المعنية بإصلاح وتدوين قانون الأمم. وقد أنشئت في عام ١٨٧٣ في بروكسل، إذا هذه منظمة قديمة جداً. وأهدافها ما زالت سارية حالياً وصالحة وهي دراسة وتوضيح القانون الدولي ودفعه قدماً، وكذلك دراسة وتوضيح تطوير القانون العام والخاص ودراسة القانون المقارن وتقديم مقترحات لإيجاد حلول لتنازع القوانين وتوحيد القوانين وكذلك النهوض بفهم دولي للقانون وحسن استعداد إزائه. ومقر الرابطة يتألف من أكثر من خمسين فرعاً وطنياً ولكن مقرها في لندن. لورد سلين أوف هادلي هو رئيس المجلس التنفيذي لهذه المؤسسة، والأستاذ كارل هاينز بوكشتيغل هو الرئيس العلني للرابطة. وقد عين بعد مؤتمر برلين للرابطة المنعقد في آب/أغسطس ٢٠٠٤. ولجنة قانون الفضاء التابعة لهذه الرابطة بدأت أنشطتها في نيويورك في عام ١٩٥٨ وذلك في إطار مؤتمرها الدولي الثامن والأربعين. ومن ذلك الحين فصاعداً ظلت هذه اللجنة تبلغ بأعمالها واستنتاجاتها على الدوام أمام المؤتمرات التي تعقدها الرابطة كل سنتين. وقدمت تقاريرها في هذا الشأن إلى المؤتمرات هذه.

ومنذ عام ٩٦ فإن الرابطة ولجنتها لها وضع المراقب الدائم في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ككوبوس وهي تقدم تقاريرها السنوية حول هذا الموضوع بشأن تقدم أنشطتها في مختلف مسائل قانون الفضاء. وأثناء التسعينيات ترأس اللجنة الأستاذ كارل هاينز بوكشتيغل باقتدار وفعالية كبيرة، وكانت الأستاذة مورين وليمز المقررة العامة. وأعضاء المكتب الحاليون هم الأستاذ موين وليمز من جامعة بوينيس

من بين المصادر الأساسية في عملنا حاليا، توصيات برلين ٢٠٠٤ والاستنتاجات والمقترحات الصادرة عن ورشة العمل التي عقدتها كلا من الأمم المتحدة والبرازيل حول إشاعة وتطوير قانون الفضاء الدولي والوطني من منظور الكاربيبي وأمريكا اللاتينية، وكذلك الندوة المشتركة بين المعهد الدولي لقانون الفضاء ولجنتنا هذه التي عقدت في فيينا، وكذلك الندوة الدولية التي عقدت في كولونيا في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ برئاسة الأستاذ شتيفان هوبي من المعهد الدولي لقانون الفضاء، وكذلك من معهد قانون الفضاء وقانون الجو التابع لجامعة كولونيا. وهناك عدد من الندوات أيضا التي عقدت وشارك فيها عدد لا بأس به من أعضاء لجنة قانون الفضاء.

وفي هذا السياق، فإن لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة مفيدة في متابعة إجراءات وضع الركائز الأساسية كما ذكرها ووصفها الأستاذ هوبي في مؤتمر برلين ٢٠٠٤. وفي المقام الأول يأتي واجب الدول في أن تصرح وتلخص لهذه الأنشطة الفضائية، وتشرف عليها شريطة أن تكون هذه الأنشطة في إطار ولايتها وبالأخص أنشطة المؤسسات الخاصة. وهذا عملا بالمادة السادسة من معاهدة الفضاء لعام ٦٧.

ثم يأتي موضوع تسجيل الأجسام الفضائية، وهذا موضوع سبق وقيل عنه أنه مدرج في صلاحيات لجننتنا.

وأخيرا وليس آخرا، هناك موضوع التعامل الواقعي مع مسائل التعويضات. الفكرة الأساسية وراء ذلك واقعة لا خلاف حولها، ألا وهي أن عددا من مبادئ عام ٨٦ حول الاستشعار عن بعد أصبح باليا، وهو يحتاج بإلحاح إلى توضيح. وتبعاً فيبدو أن مسار العمل المعقول والأعقل هو إجراء مناقشة جديدة لهذه المبادئ على الصعيد الحكومي والخاص بدون أي تداعيات أخرى أو معان ضمنية أخرى. وهذا رغم كون الأجواء السياسية غير مؤاتية حاليا للتغيير. وبهذا الهدف سيمثل الاستعراض المحين لممارسات الدول حول هذا الموضوع خطوة جيدة إلى الأمام.

وفي مجال الاستشعار عن بعد ندرج عددا من بعض التعليقات والأفكار حول قيمة البيانات المجمعة بالسواتل بالنسبة للخلافات الوطنية والدولية والآراء المتضاربة تنجم أساسا عن ما جرى من إجراءات تحكيمية وقضائية مؤخرا خاصة في حالات الخلافات على الحدود، وهذه دلائل واضحة على أهمية المشكلة. ولجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة والآراء القانونية بشكل عام تتفق وتجمع على أن كلا من تشريعات الفضاء الوطنية والاتفاقات الثنائية والإقليمية حول استخدام سواتل رصد الأرض حليفا

لتناول مختلف المسائل المتصلة بقوانين الوطنية في مجال الفضاء وصعوبات تنفيذها والعلاقات الحالية والمستقبلية بين الاتحاد الأوروبي ووكالة الفضاء الأوروبية، والمسائل المشتركة بين قانون الفضاء وقانون الجومع التشديد الخاص على التطبيقات المقبلة في مجال الفضاء والجو. وسيقت أمثلة عن مسائل التسجيل والمسؤولية في المجالين. وأدى هذا الاجتماع إلى مناقشات واقعية مكثفة، كما أن العلاقة الوثيقة بين الموضوعات التي نوقشت في كولونيا وصلاحيات لجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي، التي تحددت في مؤتمر تورنتو ٢٠٠٦ أتاحت مجالا ممتازا لتبادل وجهات النظر فيما بين مختلف الأخصائيين الكثرين من أنحاء العالم كلها ممن حضروا الندوة. والمناقشات كانت متعددة التخصصات مما عكس ما يجري فعلا وبوضوح في عصرنا هذا.

وفي أعقاب مؤتمر برلين آب/أغسطس ٢٠٠٤ فإن لجنة قانون الفضاء التابعة لتلك الرابطة أصبحت تشارك في إعداد تقريرها أمام مؤتمر تورنتو، وهذا أدى إلى مزيد من الأبحاث حول الجوانب القانونية، الخصصة وتسويق الأنشطة الفضائية مع الإشارة الخاصة إلى الاستشعار عن بعد والقوانين الفضائية الوطنية. وذلك بغية إصدار التقرير الثاني. وهنا كما قلت سابقا نوقشت مسائل التسجيل. والخطوة الأولى كانت وضع استبيان أعده المقرر ورئيس اللجنة وقد وزع على الأعضاء في أوائل ٢٠٠٥ ويمكن أن يطلع عليه في الموقع الشبكي للرابطة، وهو يتألف من دراسة مقارنة لممارسات الدول في مجال الاستشعار عن بعد والقوانين الوطنية الخاصة بالفضاء ومسائل التسجيل. أعضاء اللجنة قدموا مقترحات قيمة وواقعية لوضع إطار قانوني أكثر اتساقا ودقة حول هذه المسائل. والفكرة العامة كانت تفادي الإفراط في وضع الأنظمة والقواعد، فغالبا ما يكون هذا قصير العمر. والردود على الاستبيان تمثل تشكيلة متنوعة شيقة جدا تعكس مواقف الدول الصناعية والنامية حول استخدام هذه التكنولوجيات. والتحدي الآن هو طريقة إيجاد توازن معقول بين مختلف هذه العناصر والمصالح.

وعلى هذه الأسس فإن الرئيس والمقرر العام يعدان تقرير تورنتو وعملا بالممارسة الحالية في اللجنة وبسبب سعة الموضوعات المذكورة، فإن الأستاذة مورين وليمز مازالت تتكلم بالاستشعار عن بعد والأستاذ شتيفان هوبي مكلف بقوانين الفضاء الوطنية.

السيد م. فيلهو (البرازيل) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا جزيلًا، وشكرا على لطفك. لا أود تفويت هذه الفرصة بدون أن أبلغكم، أبلغ حضرة الأستاذ والمندوبين من اليونان والمندوبين الآخرين، بأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي في البرازيل بدأ أصلاً يقدم وينظم دروساً حول قانون الفضاء، وهذه هي المرة الثانية التي نقدم مثل هذه الدروس وهي تجري في مركز خوسيدس كامبوس بالقرب من ساو باولو.

الرئيس: شكراً للأستاذ مونسيرات فيلهو، أظن أن هذه أنباء هامة جداً وعملياً هام جداً. وفي ضوء هذا التبادل الثري للآراء حول موضوع هام كهذا، أسمحوا لي أن أتقدم إليكم باقتراح للعام القادم. ففي خلاف اسم أو عنوان الفيلم الذي كان اسمه "اقتراح غير لائق" فأتقدم لكم باقتراح لائق "Indecent Proposal". غالباً ما تأتي مثل هذه المقترحات كالروافد وتصب نحو تغذية النقاش لاحقاً. ولذا فأطلب على الأقل من الأمين أن يدون نيتي المعرب عنها هنا في أن نخصص يوم كامل في العام القادم لمناقشة كأن نقاش الموضوع في الصباح ثم نتفكر فيه بعض الظهر، مناقشة تدور حول بحثنا لعمل مختلف المراكز الجامعية والأكاديمية التي توجد في العالم كله، كمركز مسيسيبي وما يجري في البرازيل أو الأرجنتين أو ربما تشيلي حتى إذا يبدو أن تشيلي لها تطلعات أيضاً في هذا المجال والمركز الأوروبي لقانون الفضاء ومركز كولونيا طبعاً. إذا يمكننا أن نفعل ذلك في العام القادم واستمحيكم عذراً عن محاولتنا على الأقل الآن إدراج في التقرير على أنه اقتراح من الرئاسة. إذا هذا اقتراح رسمي مني بأن نخصص يوماً كاملاً لمناقشات أكاديمية بحثية حول ما تقوم به مختلف المراكز في أنحاء العالم قاطبة. وطبعاً سيكون هذا متوقفاً على من أعرب على استعداده للحضور.

كانت تجربتي مختلفة مع جامعة فيينا فممثل جامعة فيينا موجود هنا وأنا متأكد أنهم يستطيعون أيضاً أن يسهموا في ذلك. إذا لدينا هنا كتلة حرجة تراكمت بحيث يمكننا فعلاً أن نجري مناقشة أكاديمية بحثية توجهنا بعد ذلك في النقاش.

عودة إلى جدول الأعمال، سننتقل الآن إلى البند السابع من هذا الجدول، أو نتابع بالبند السابع، لا هذا بالنسبة لبعض الظهر، سنتابع بعد الظهر.

إذا ننتقل إلى البند الثامن من جدول الأعمال، وليس هناك أي متحدثين على القائمة في إطار هذا البند وبسبب ذلك سننتقل مباشرة إلى البند التالي. ولكن يمكننا بعد ظهر اليوم أن

أساسي في عملية سد الثغرات التي تركتها مبادئ الأمم المتحدة والاستشعار عن بعد، وهي أساسية في حسم الخلافات المحلية في تطبيق التكنولوجيات الجديدة.

هذه هي إذا كلمة تلك اللجنة التابعة لرابطة القانون الدولي التي كان من المفترض أن تلقيها السيدة مورين وليمز.

الرئيس: شكراً للأستاذ كوبال على هذا التقرير الوافي. وأود من خلالك أن أطلب من الأعضاء هؤلاء في تلك اللجنة أن يظلوا يقدمون لنا هذه التقارير ذات الجودة العالية. وما قدمته يذكر أمراً هاماً في الفقرة الأخيرة حول ما تقومون أنتم به في إطار هذه الرابطة. الولايات المتحدة.

السيد م. سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. أود هنا أن أقدر مساهمة مركز الفضاء والاستشعار عن بعد التابعة لجامعة مسيسيبي، وهنا يسعدنا أن تكون الأستاذة ج. كوفينوفيتش قد شاركت في أوائل هذا الأسبوع وكانت معلوماتها عن الندوة منيرة جداً. إن مجلة قانون الفضاء التي يصدرها ذلك المركز الوطني الأمريكي برئاسة الأستاذة كوفينوفيتش شملت العرض الذي قدمه الأستاذ ماركيزيو وألين غالوي والأستاذ مونسيرات، وتناولت ذلك المقال في المجال، الجوانب القانونية لهذه المواضيع. وقالت رئيسة ذلك المركز أنهم سيقدمون المساعد لموزانبيق في وضع قوانين الفضاء المناسبة. ورئيسة المعهد أيضاً كانت تحتل مكاناً رائداً في مؤتمر برلين الذي ذكره الأستاذ كوبال.

إذا رأينا فقط أن نقدر لذلك المركز مساهمته في قانون الفضاء.

الرئيس: شكراً جزيلاً لممثل الولايات المتحدة الموقر. إن مركز مسيسيبي فعلاً يمثل مساهمة كبيرة حتى عندما كان يديره صديقي ستيف غو، فقد نشر ذلك المركز أموراً تشير إلى الاقتراح الخاص بأمريكا اللاتينية. إذا جميعنا في هذه اللجنة يقدر لمختلف المراكز ما تقوم به، ويقدر لها كل الوثائق التي تنشرها. وهذا هام جداً في نشر القانون وإشاعته والتعريف به ونحن جميعاً نشارك ما قلت.

والآن مجدداً أن أعطي الكلمة للأستاذ مونسيرات فيلهو.

إذا مسألة ملائمة قيام الأمم المتحدة بدور السلطة الإشرافية قد حذف من نطاق جدول الأعمال، وبالتالي مما يبعث على الإحباط أن بعض الوفود ما تزال تثير هذه المسألة. دارت مناقشات طويلة بشأن هذه المسألة في الماضي ولا جدوى من أن نكرر هذا الجدول. وبالتالي يناشدك وفد الهند أن تختصر البيانات على نطاق جدول الأعمال.

لقد تابعنا بكل عناية تطور بروتوكول الموجودات الفضائية ونعترف بأهميته وقد اشتركت البلاد بنشاط في المفاوضات حول البروتوكول، بل وأمعنا النظر فيه إن وفدي مقتنع أن البروتوكول من شأنه أن يدفع إلى الأمام الأنشطة الفضائية. ومع ذلك نحن على اقتناع من أنه ليس من الملائم أن تتولى الأمم المتحدة دور السلطة الإشرافية، وقد سقنا الحجج في الماضي ولا داعي لأن نكررها الآن.

إن الصياغة الحالية لبروتوكول الموجودات الفضائية تثير بعض المسائل التي تحتاج الانتباه، إن اليونيدروا من خلال لجنة الخبراء الحكوميين تعمل على حل هذه المسائل. أما هذه اللجنة الفرعية القانونية، هل هي المكان المناسب لمناقشة نص بروتوكول الموجودات الفضائية؟ فهذا أمر، فإن المسؤولية تقع مع ذلك على هذه اللجنة الفرعية أن تتأكد من عدم المساس بالنظام القانوني لمعاهدات الفضاء. وبالتالي، فإن وفد الهند ينتظر للاستماع إلى البيان الرسمي ليونيدروا بشأن هذا الموضوع حول التطورات الأخيرة. ونقترح أن ندرس ذلك في سياق البند الثامن من جدول الأعمال. وشكرا.

الرئيس: المتحدث التالي هو السيد مندوب الصين.

السيد ك. ما (الصين) (ترجمة فورية من اللغة الصينية): شكرا سيدي الرئيس. هذه هي المرة الأولى الذي يتحدث فيها وفد الصين في هذه الدورة بعد أن توليت الرئاسة. وأود في البداية أن أهنئك على انتخابك رئيسا ونعتقد أننا تحت قيادتك الممتازة ومن خلال إشرافك سوف تحقق هذه اللجنة النتائج المنشودة. إن وفدي مستعد للتعاون معك لنتناقش هذه المسائل بطريقة مجدية ونود أن نثني على العمل الذي قام به الأستاذ ماركيزيو.

نعبر عن تقديرنا لجهود اليونيدروا بالنسبة لصياغة البروتوكول المتصل بالموجودات الفضائية. إن مسائل التمويل مثل الضمانات والكفالات تنطوي على بعض المسائل القانونية المعقدة مقارنة بالبروتوكولات الخاصة بالطائرات وبالنسبة للسكك

نتابع بالبند الثامن فأتصور أن هناك متحدثين آخرين يودون تناول الكلمة خاصة بعد الاستماع إلى مناقشة الفريق العامل الذي تتأسسه البرازيل حول هذا الموضوع، الفريق العامل المعني بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده.

إذا ننتقل إلى البند العاشر أي اليونيدروا وأول متحدث على قائمتي ممثل الهند الموقر تفضل.

السيد ر. لوشان (الهند) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا سيدي الرئيس. لقد تابع وفد الهند بكل عناية الدورات حول هذا البند وقد لاحظنا أن عدد المندوبين الذين تكلموا أعربوا عن مواقفهم، ومما يثير بعض القلق أن بعض من الوفود حاولت إثارة مسألة مدى صحة قيام الأمم المتحدة دور السلطة الإشرافية بمقتضى بروتوكول الموجودات الفضائية المرتقب. في هذا السياق يذكر وفدي ببعض الجوانب الهامة لمداولتنا في الدورة الأخيرة.

السيد الرئيس إن مسألة صحة أو عدم صحة قيام الأمم المتحدة بدور السلطة الإشرافية كانت موضع مناقشة مطولة في الدورات الثلاث الماضية. في الدورة الرابعة والأربعين دارت مناقشات مضمونه وقد اتخذت بعض القرارات بتوافق الآراء. من هذه القرارات ما سجل في تقرير اللجنة الفرعية في دورتها الرابعة والأربعين A/AC.105/850 الفقرة ١١٤ واقتبس "التوافق في الآراء بالنسبة للمسألة الرئيسية بالنسبة لمدى ملائمة قيام الأمم المتحدة كسلطة إشرافية لم يتم التوصل إليه"، وقد أيد ذلك بعد ذلك لجنة الكوبوس في تقريرها A/60/20 الفقرة ٢١٦ واقتبس "لاحظت اللجنة أن اللجنة الفرعية القانونية نظرت في مسألة ملائمة قيام الأمم المتحدة كسلطة إشرافية للبروتوكول المرتقب وأنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الشأن".

القرار الهام الثاني الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء هو تعديل نطاق جدول الأعمال، ولكي أسجل في التقرير فإن الفقرة ١١٥ من تقرير اللجنة الفرعية في دورتها الرابعة والأربعين الوثيقة A/AC.105/850 تُقرأ على النحو التالي، "وافقت اللجنة الفرعية أن البند الثامن ينبغي إعادة صياغته ليطلع على النحو التالي بحث واستعراض التطورات بالنسبة لمشروع البروتوكول بشأن الأمور المتصلة بالموجودات الفضائية فيما يخص اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة، وينبغي أن يظل مدرجا في الدورة ٤٥، وأيد ذلك لجنة الكوبوس وهذا واضح في الفقرة ٤٤ من التقرير A/60/20.

بتولي دور السلطة الإشرافية على السجل. حتى الآن فإن المناقشات قد حسمت وأشير إلى إعلان قدمته منذ سنتين لا داعي لتابعة هذه المناقشة بشأن هذه النقطة بعينها، ومنذ ثلاث سنوات هناك رد جاءنا من الإدارة القانونية للأمم المتحدة والرد كان بالنفي بطريقة دبلوماسية، وأصر الرد كان بالنفي. إذا لماذا نطيل النقاش بشأن هذه النقطة؟ وهذا يجعلنا لا نتمكن من فهم أهمية هذا البروتوكول. فهو بروتوكولا هام وينبغي أن نعمل لإنجاحه ولكن دون أن نخلط بين هذه المسألة المنفصلة، هذه المسألة المؤسسية. إذا هذا هو سبب اعتراضنا على مواصلة هذه المناقشة. بالطبع كل دولة لها كل الحق أن تكون ما تشاء أثناء المداوات ولكن بشرط أن يكون الموضوع وارد في جدول الأعمال. نقطة.

أود أن أبرز ثلاث نقاط بالغة الأهمية بالنسبة لفعالية أي بروتوكول في المستقبل. أولاً، تماشي هذا البروتوكول مع أحكام قانون الفضاء السارية، أي تجنب أي تضارب مع قانون الفضاء هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، احترام طابع المصلحة العامة للموارد الطبيعية الدولية مثل المدارات وبالذات الترددات، الموردان المذكوران هما ملك البشرية جمعاء وليس ملك الدول. الدول هي مجرد الجهة التي تدير هذه الموارد ولكن لا تملكها.

وفي الختام نقطة أخرى بالغة الأهمية، وسوف نعالجها في إطار يونيدروا وهي مشاكل التنفيذ، ينبغي بذل الجهود الكبيرة لكي نتمكن من إنجاز أعمالنا في إطار يونيدروا وليس في إطار لجنتنا وهي ليست منوطة بمناقشة جوهر التنظيمات التي اقترحتها يونيدروا، هذه هي مهمة المؤتمر الدبلوماسي المرتقب الذي يبيت في هذه المسائل وشكرا للرئيس.

الرئيس: اليونيدروا لها الكلمة.

السيد م. ستانفورد (يونيدروا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): السيد الرئيس، السادة المندوبون الأفاضل، السادة المراقبون، أسعد الله صباحكم، إن المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص "اليونيدروا" يقدر كل التقدير الدعوة التي جاءتنا من مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي لكي نقدم تقريراً للدورة الخامسة والأربعين للجنة الفرعية التابعة للجنة الكوبوس بشأن التطورات الخاصة بمشروع البروتوكول الأولي لاتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة بشأن المسائل المتصلة بالموجودات الفضائية.

الحديدية. من الأصعب بالطبع وضع بروتوكول بشأن الموجودات الفضائية. يؤيد وفد الصين قيام اللجنة الفرعية بالنظر في مشروع البروتوكول وهذا سوف يساعد على معالجة المشاكل التي يطرحها البروتوكول.

ويؤمن وفد الصين أن البروتوكول بشأن الموجودات الفضائية محاولة إيجابية لمعالجة إضفاء الطابع التجاري على الأنشطة الفضائية، فهو اتجاه لا محالة منه العملية التجارية والخصخصة في الفضاء، ولكن هذا سوف يثير مسائل قانونية كثيرة بما في ذلك مسائل تخص أمن وضمأن الموجودات الفضائية وينبغي تنظيم كل ذلك بقوانين مناسبة. لو أوردنا في القانون الفضائي تمويل النظم الآمنة وضمانات الأمان. كل ذلك سوف يثير مسائل كيف نتصدى للحقوق والواجبات بالنسبة للدول التي تشترك في هذه الترتيبات، وكذلك كيف يمكن للدولة أن تتولى مسؤولية دولية بالنسبة لهذه الأنشطة التجارية التي تقوم بها الشركات الخاصة في الفضاء.

إن قانون الفضاء الحالي يكرس الحقوق والواجبات بالطبع، وإن الدول تعتمد وتشرف على الأنشطة الفضائية التي تقوم بها هيئات غير حكومية باسم الدولة هناك سجل للدولة، الدولة تسجل السواتل وأن الدولة أيضاً تمارس الولاية القضائية والسيطرة على هذا الجسم الفضائي وتتولى مسؤولية عن أعمال الهيئات من غير الحكومات. إذا كيف نربط بين نظم التمويل هذه المتعلقة بالضمان بقانون الفضاء، هذه مسألة تحتاج إلى مزيد من الدراسة.

بالنسبة لمسألة قيام الأمم المتحدة بدور السلطة الإشرافية على النحو الذي تناولناه في الدورة الأخيرة، لو قامت الأمم المتحدة بدور المسجل لبروتوكول الموجودات الفضائية فسوف تثار مسائل تخص الأسس القانونية والموارد التي تنطوي عليها هذه العملية، وعلى اللجنة الفرعية أن تراعي هذه المسائل.

الرئيس: شكرا لمندوب الصين على هذا البيان. وأعطي الكلمة الآن إلى السيد مندوب اليونان الموقر.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا سيدي الرئيس. بعض الملاحظات على هذا الموضوع قيد النظر.

أولاً، أود أن أضم صوتي إلى ما قاله زميلنا من الهند لتوه فيما يتعلق بالمسألة المؤسسية أي إمكانية قيام الأمم المتحدة

في الوقت الراهن دعت اللجنة الأمانة أن تقدم لها تقريراً حول الموضوع على ضوء ردود الحكومات وفريق العمل في الفضاء بحلول الدورة القادمة للجنة. إن الحكومات التي لم تستجيب لهذه الدعوة حتى الآن هي مدعوة الآن أن ترد بأسرع وقت ممكن.

المهمة الثانية الهامة التي قدمت للجنة في الدورة الثانية تتكون من تكوين لجنة فرعية تضع اقتراحات تتصل بالنظام المتصل بالنظام المرتقب لتسجيل دولي للموجودات الفضائية. هناك عدد من المسائل المحددة أحيلت إلى اللجنة الفرعية. أولاً، تحديد هوية الموجودات الفضائية والأمور ذات الصلة. ثانياً، التشغيل العملي للسجل الدولي المرتقب للموجودات الفضائية. وثالثاً، دور السلطة الإشرافية على السجل الدولي المرتقب. طُلب إلى اللجنة الفرعية أن تعمل بطريقة إلكترونية وأن تقدم تقريرها إلى اللجنة قبل دورتها القادمة. هناك محفل إلكتروني للنقاش بين أعضاء اللجنة الفرعية وضع تحت التصرف بواسطة الاتحاد الدولي للاتصالات، وأن عدداً من الحكومات أبلغوا رسمياً أمانة اليونيدروا بنيتهم للاشتراك في هذا العمل الذي يتم إلكترونياً ما بين الدورات. ونظراً لأهمية استكمال هذا العمل في وقت قبل إعادة انعقاد لجنة الخبراء الحكوميين فإن الحكومات المهتمة بالاشتراك مدعوة الآن أن تفعل ذلك من خلال المحفل المتاح على الإنترنت بواسطة الهيئة للاتحاد الدولي للاتصالات.

نيابة عن اليونيدروا أود أن أطمئنكم أننا ننوي فعلاً أن نعيد عقد لجنة الخبراء الحكوميين في أواخر هذا العام وقد حددنا موعداً لعقد الدورة الثالثة في روما من ١١ إلى ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦. فضلاً عن ذلك نخطط لعدداً من الاجتماعات في هذه الفترة لتحقيق التقدم بشأن عدد من المسائل التي ينبغي أن نعلنها حتى نتأكد من تحقيق نجاح هذه الدورة الثالثة.

أولاً، دعوة جهة راعية أخرى وهناك اجتماع خاص ينعقد في هذا الشهر في لندن يجمع ممثلين للدوائر الدولية والتمويلية التجارية في مجال الفضاء لاجتذاب أكبر دعماً ممكن من هذه الجهات لاستكمال العمل بشأن المشروع بطريقة سريعة. ثانياً، وفي وقت لاحق من السنة وبدعوة من حكومة من الحكومات المعنية بعمل اللجنة الفرعية حول النظام الدولي للتسجيل ننوي عقد اجتماع لزيادة التقدم بشأن الأمور التي أحيلت إلى اللجنة الفرعية من لجنة الخبراء الحكوميين. وحتى نؤكد إعادة عقد اللجنة وإرسال الدعوات الرسمية بسرعة علينا

وقبل ذلك اسمحوا لي أن أهنئ أولاً السفير غونزاليز على انتخابه لمنصب رئيس اللجنة الفرعية القانونية. أتمنى له التوفيق في عمله.

وثانياً أعتذر لأنني لم أتمكن من أن أحضر أوائل هذه الدورة، فكننت أدير مجموعة من الخبراء عليها أن تقدم تقريرها إلى هيئتنا الرئاسية في غضون شهر، وللأسف كنت رئيساً لتلك اللجنة وكنت مضطراً أن أبقى في روما حتى يوم أمس. وأعتذر لغيابي في أوائل هذا المشروع.

الخبر الأول الذي أنقله إليكم اليوم يخص بدء نفاذ أول بروتوكول تابع لاتفاقية كيب تاون وهو المتعلق بالأمور المتصلة بمعدات الطائرات ومع ذلك، الاتفاقية حسبما تنسحب على الأجسام المتعلقة بالطائرات. هذا حدث في أول آذار/مارس ٢٠٠٦ وحتى الآن هناك تسع دول أطراف في الاتفاقية وبروتوكول الطائرات وهي أثيوبيا وإيرلندا وماليزيا ونيجيريا وعمان وباكستان وبنما وسنغال والولايات المتحدة الأمريكية. لقد ألمحت دول أخرى أنها أوشكت على الانضمام أيضاً. وبالتزامن مع بدء نفاذ الاتفاقية حسبما تنطبق على الأجسام المتعلقة بالطائرات فإن السجل الدولي لأجسام الطائرات بدء تشغيلها أيضاً في أول مارس/آذار. إن نظام كيب تاون إذا أصبح ساري التشغيل لأكثر من شخص.

أما أيونيدروا في هذه الأثناء فهي ملتزمة التزاماً كاملاً بإكمال الأعمال الخاصة بتطوير بروتوكول آخر تابع لاتفاقية كيب تاون أي الأمور المتصلة بالموجودات الفضائية. بالفعل إن الجمعية العامة للدول الأعضاء في يونيدروا في دورتها التاسعة والخمسين أول ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٥، أولت هذا المشروع أولوية في برنامج عملها في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. صحيح أن لجنة الخبراء الحكوميين التابعين ليونيدروا في هذا المشروع لم يجتمعوا منذ الدورة الثانية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ وهناك عدد من الأسباب لذلك. أولاً، الأولوية اللازمة فقد أعطيت إلى بدء نفاذ الاتفاقية، وثانياً، الاتفاقية حسبما تنطبق على الطائرات ولكن هناك عدد من المهام الهامة بين الدورتين، قدمت للخبراء وكان من الواجب إتمامها قبل الدورة الثانية للجنة. إن استكمال هذه المهام شرطاً لا غنى عنه لإعادة عقد هذه اللجنة. وضمن هذه المهام الدعوة الموجهة للحكومات المشتركة وفريق العمل المتعلق بالفضاء أن يقدموا لأمانة اليونيدروا بالمعلومات حول الخدمات التي تعتبر خدمات عامة في بلادها وفقاً لأغراض المادة ٣/٢٦ من مشروع البروتوكول الأولي وكيف تحمي هذه الخدمات في هذه الدول.

السيد الرئيس، بادئ ذي بدء أود أن أقدم شكر وفدي للمراقب من يونيدروا الذي قدم لتوه تقريراً هاماً بشأن التطورات الجارية المتعلقة بالنظر في مشروع البروتوكول الأولي المتعلق بالموجودات الفضائية. هناك معلومات هامة جاءتنا منذ أيام من الإيكاو، المنظمة الدولية للطيران المدني، والآن تأتينا هذه الكلمات الهامة من اليونيدروا، اتفاقية كيب تاون ٢٠٠١ والبروتوكول الأول البروتوكول الخاص بالطائرات أن هذه الصكوك بدأ نفاذها وأنها اجتذبت تسعة تصديقات، كذلك الخبر الهام أن الإيكاو قد تولت دور السلطة الإشرافية، وأنها طورت أنشطة كثيرة في هذا الموضوع. الإجراءات واللوائح الخاصة بالسجل الوطني قد نشرت على أيدي الإيكاو وفقاً للمادة ١٦ من اللوائح. فضلاً عن ذلك فإن ممثل الإيكاو أبلغنا أنه تطلق ٦٦٠ تسجيلاً و ٢٢٠٠ عملية بحث. وكل ذلك دليلاً على أن آلية اتفاقية كيب تاون وكذلك البروتوكول الخاص بالطائرات يتسما بالفعالية والكفاءة.

وإنني ممتن أيضاً للسيد المراقب من اليونيدروا لشرحه بالنسبة لما يدور منذ الدورة الأخيرة للخبراء الحكوميين المعنيين بشؤون الفضاء الذي يعمل منذ نهاية ٢٠٠٤، كذلك الدورة القادمة المرتقبة في نهاية هذا العام، لقد قدم لنا شرحاً مقنعاً وبالفعل الدورة الثالثة للجنة الخبراء الحكوميين الدوليين لو كان لها أن تتقدم وأن تصل إلى تحقيق نجاحات أخرى في مداولاتها يتعين أن يتم شيء ما في هذه الأثناء.

إنني أقدر أيضاً أن يونيدروا تقدم لنا دائماً ليس فقط معلومات مفصلة بشأن أنشطتها بل أنها تكرر دعوتها لأعضاء لجنة الكوبوس لحضور اجتماعات لجنة الخبراء الحكوميين الدوليين للحصول على معلومات مباشرة ولتقديم النصح للجنة الخبراء الحكوميين الدوليين بشأن عملنا هنا في اللجنة الفرعية القانونية واللجنة الأم والحكومات المعنية.

وأخيراً أود أن أتحدث قليلاً عن التعليقات التي قدمت منذ لحظات، لقد قيل أن هذه اللجنة الفرعية ليست مختصة بمناقشة هذه الأمور الهامة، مثل دور السلطة الإشرافية وإمكانية تولي الأمم المتحدة هذا الدور الهام. وإنني أعرف تماماً أننا لا نناقش هذه النقطة في فريق عامل بالتفصيل، ولكن إن عنوان هذا البند في جدول الأعمال، البند العاشر يتلى على النحو "دراسة واستعراض التطورات بخصوص مشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة المتعلقة بالموجودات الفضائية إلى آخره" إذا هذا البند قد صيغ بطريقة واضحة ومطاطة تسمح أن نتكلم عن جميع

أن نتأكد من الدعم الكامل من الحكومات المشاركة. إن كل الحكومات الأعضاء في كوبوس تدعى دورياً للاشتراك في عمل اللجنة.

أنتهز هذه الفرصة إذا أن ادعوا كل هذه الحكومات التي لم تقدم لنا بعد ردودها بشأن مسألة الخدمة العمومية أن تقدم لنا الردود بسرعة فهي مسألة وفرت أساساً لمناقشة حية في الدورة الأخيرة. وبالتالي، عند إعداد التقرير طلب من الأمانة أن تعد للدورة القادمة للجنة أن نستند في تحليلنا واستنتاجاتنا على أكبر عدد من الردود قدر المستطاع. وبالمثل أود أن ادعوا الحكومات المهتمة بتحقيق التقدم في عمل اللجنة الفرعية أن تقدم اقتراحات بالنسبة لنظام التسجيل الدولي وأن تضع تعليقاتها على المحفل الإلكتروني الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات لهذا الغرض. وهناك الشخص المسؤول عن إعطاء أرقام الاتصال بهذا الموقع الإلكتروني، وأستطيع أن أقدم هذا العنوان للأعضاء الراغبين في ذلك. أرقام الاتصال في هذا الموقع. بصفة عامة فإن الدورتين للجنة حتى الآن قدمتا الشاهد المناسب على استصواب قدوم الحكومات مدركين لكل هذه المسائل بدلاً من اتخاذ قرارات مستعجلة بشأن هذه الأمور. إن اليونيدروا والفريق العامل الخاص بالفضاء من الضروري لكل المشاورات أن تجري مناقشات حول الأمور الأساسية قبل الدورة القادمة لضمان أفضل نتائج ممكنة.

أتكلم الآن نيابة عن يونيدروا ومجموعة العمل الخاصة بالفضاء. اسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد على استعدادنا التام أن نجري مثل هذه المناقشات قبل الدورة مع الحكومات وذلك حتى نتأكد من حسن استغلال الفرص المتاحة في الدورة القادمة وأن نحرك هذه العملية إلى الأمام حتى تستكمل بطريقة ناجحة وسريعة قدر المستطاع. وشكراً للرئيس.

الرئيس: شكراً ليونيدروا. بذلك نكون قد انتهينا من النظر في البند العاشر هذا الصباح. وعليه سوف أرفع هذه الجلسة حتى يمكن للفريق العامل الخاص بالبند الثامن أن يجتمع.

وأود أن أبلغكم ببرنامج عملنا بعد ظهر اليوم. الجمهورية التشيكية تطلب الكلمة.

السيد ف. كوبال (الجمهورية التشيكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): السيد الرئيس، أعتذر لتدخلتي هذا، فقد أسرعت في إنهاء مناقشة البند العاشر، وددت فقط أن أستحيك عذراً وأن تعطيني الكلمة لأتكلم قليلاً عن هذا الموضوع لو سمحت. شكراً.

جانب أعضاء اليونيدروا مكافأة على إسهامه في عمل هذه الهيئة العلمية ذات الأهمية بالنسبة لنا.

فيما يتعلق بمسألة الأمم المتحدة ليس هناك استنتاج نهائي بالنسبة لصياغة البند العاشر عندما نتحدث عن التطورات فإننا نعتقد أن معنى هذه الكلمة تعني تطور المشروع خارج هذه اللجنة، أي في إطار يونيدروا. شكرا سيادة الرئيس.

الرئيس: شكرا. أعلن إذا رفع هذه الجلسة وسوف أطلب من رئيس الفريق العامل التالي أن يحتل مقعد الرئاسة الفريق المعني بتعريف القضاء الخارجي وتعيين حدوده.

اختتمت الجلسة حوالي الساعة ١٢/٠٧

المسائل المتعلقة بالتطورات الخاصة بهذا البروتوكول. إذا ليس فقط التطور في المستقبل بل التطورات الحالية والتطورات الماضية. هذه واردة ضمن هذا البند.

وفي هذا الشأن أود أن أكرر موقف وفدنا فهو لم يتغير وكما قالت وفود أخرى موقفها لم يتغير موقفنا أيضا ما زال وأن أفضل هيئة يمكن لها أن تتولى دور السلطة الرقابية أو الإشرافية لمشروع البروتوكول هي المنظمة الدولية الحكومية الدولية وبالأفضل الأمم المتحدة. إن المنظمة الدولية للطيران المدني هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وبالتالي لا أرى أي سبب لماذا لا تقوم هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة أن يطلب إليها تولي هذه المهمة الخاصة.

إذا علينا أن نقتنع بصحة وملائمة هذا الاقتراح الذي استمعنا إليه لفترة طويلة، وأخيرا أود أن أرجو مثلما طلبت وفود أخرى أن النقطة العاشرة هذه في جدول أعمالنا أن تدرج أيضا في جدول أعمال الدورة القادمة للجنة الفرعية القانونية. وشكرا للسيد الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل الجمهورية التشيكية للتوضيحات. أشعر ببعض الانشغال إذ أنني في الاجتماع الأول طلبت أن يكون هناك نقاش حر، وبعد ثلاثة أيام لم أحصل على هذا النقاش بالسرعة اللازمة، والآن بدأ هذا النقاش ولكن لدي التزام بالنسبة لهذا الزميل الذي يجب أن يبدأ في عمل الفريق العامل، ولكنني بطبيعة الحال أرحب بكل هذه البيانات.

سوف نرفع هذه الجلسة الآن للجنة الفرعية وسوف نواصل وأفترض كذلك سوق ننهي النظر في البند العاشر عصر اليوم، وإذا ما سمح الوقت لنا سوف نبدأ النظر في البند التاسع وسنعود مرة أخرى للبند الثامن، البند التاسع هو "استعراض مبادئ ذات الصلة باستخدام القدرة النووية في القضاء الخارجي وإمكان تنقيحها".

أتوجه للرئيس للسيد مندوب اليونان، هل بإمكانك أن تتناول الكلمة عصر اليوم أو ترغب في التقدم ببياناتك الآن؟ تفضل.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): أولا، أود أن أتوجه بالشكر للزميل على إسهامه وعلى البيانات التي وفرها لنا وبهذه المناسبة أود أن أهنته كذلك على ترقيته كأمين عام مساعد لليونيدروا، هذه مكافأة حقا من